



## ترسبات اجتماعية تحول دون تخلص الكويت من جرائم الشرف

13 ص ٤



## سارة عمر تكسر المحرمات في الكتابة

15 ص ٤



## «انتفاضة الجيع» تركب أقطاب السلطة في لبنان

2 ص ٤



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2021/01/29

16 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11955

Friday 29/01/2021

43rd Year, Issue 11955

# العرب

## إدارة بايدن تستعجل أولى خطواتها السلبية في الخليج

واشنطن تعلق مبيعات أسلحة للسعودية والإمارات وتمهد للتفاوض مع إيران



واشنطن - تحركت الإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة بأسرع مما توقع أكثر المتشائمين وعلقت مبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات أقرب حليفين لواشنطن في الخليج، في حين أرسلت رسالة إيجابية لإيران والحوثيين بقيد فحواها بأنها بصدد مراجعة كل مواقف إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب منها.

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية، الأربعاء، عن تغيير شامل للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط تتضمن «مراجعة» الدعم العسكري لدول الخليج وأن استئناف الحوار مع إيران «سيستغرق بعض الوقت».

وقال مسؤول في الوزارة إن واشنطن «علقت مؤقتاً تنفيذ بعض العمليات القائمة لنقل وبيع معدات دفاع أميركية للسماح للمسؤولين الجدد بمراجعتها». وأضاف لوكالة الصحافة الفرنسية «إنه إجراء روتيني إداري تتخذه غالبية الإدارات الجديدة»، موضحاً أن الغاية منه «أن تلبى عمليات بيع الأسلحة التي تقوم بها الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية». لكن القرار يبقى مفاجئاً لأنه يشمل خصوصاً وقف بيع ذخائر دقيقة وعدت بها السعودية ومقاتلات أف - 35 بيعت للإمارات.

وقال سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة يوسف العتيبة في بيان على حساب السفارة في تويتر «ستعمل دولة الإمارات العربية المتحدة عن كثب مع إدارة بايدن من أجل التوصل إلى نهج شامل للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط».



وأضاف أن «صفقة أف - 35 تتجاوز بكثير بيع عتاد عسكري شريك، مثل الإمارات بالتحديد، بل إنها تسمح لدولة الإمارات بالحفاظ على رادع قوي ضد العدوان. وهي تتسارع، بالتوازي مع

الحوار الجديد والتعاون الأمني، في طمأننة الشركاء الإقليميين».

وكانت «وول ستريت جورنال» قد نقلت عن مسؤولين أميركيين تأكيدهم أن الإدارة الجديدة بصدد مراجعة الصفقات التي تقدر بمليارات الدولارات مع الدولتين، والتي وافقت عليها إدارة ترامب.

وتتضمن المراجعة، وفقاً للصحيفة الأميركية، مبيعات الصواريخ الموجهة للرياض إضافة إلى مقاتلات أف - 35 لأبوظبي.

وفي مقابل هذه المراجعات السلبية تجاه الحلفاء الخليجيين، أرسلت إدارة بايدن إشارات إيجابية إلى إيران بشأن الاتفاق النووي، وإلى حلفائها الحوثيين من خلال التعهد بمراجعة تصنيفهم جماعة إرهابية، وهو التصنيف الذي قامت به إدارة ترامب وجعل الجماعة المرتبطة بإيران في وضع صعب.

ويقول مراقبون إن إدارة بايدن تظهر إلى حد الآن أنها ستسير على خطى إدارة الرئيس الديمقراطي الأسبق باراك أوباما في الانفتاح على إيران والتغاضي عن أنشطتها المهددة للأمن الإقليمي، فضلاً عن الانفتاح على قطر والجماعات الإسلامية المتشددة المرتبطة بها، ما

يمثل إشارة سلبية قد تشجع الجماعات المناوئة للولايات المتحدة على استئناف أنشطتها وتهديد مصالح واشنطن وحلفائها.

واستثمرت إيران وقطر في التقرب من السياسيين الديمقراطيين على مدى فترة حكم الرئيس ترامب. وعملت شركات علاقات عامة، بشكل مباشر أو من خلال وسائل إعلام وناشطين، على جعل نظرة الديمقراطيين للسعودية سلبية، في حين تكفلت وسائل إعلام كبرى بتشويه صورتها على الرغم من السلسلة المستمرة من الإصلاحات الكبرى والعميقة التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وسمى وزير الخارجية الجديد أنتوني بلينكن إلى طمأننة الإيرانيين بأن العودة إلى الحوار أمر ممكن. وقال في أول مؤتمر صحفي له إن «الرئيس بايدن أوضح أنه إذا أوفت إيران مجدداً بكل التزاماتها» باتفاق 2015 «فإن الولايات المتحدة ستقبل الأمر نفسه».

وأضاف أن إيران «توقفت عن الوفاء بالتزاماتها على عدة جبهات، سيستغرق الأمر بعض الوقت إذا اتخذت هذا القرار، للعودة إلى المسار الصحيح، وسيستغرق الأمر وقتاً حتى تتمكن من

### إعادة قراءة لخرائط المنطقة

تقييم ما إذا كانت ستفي بالتزاماتها. ما زلنا نعيدين جدنا عن ذلك. هذا أقل ما يمكن قوله».

وتضغط إيران بشكل واضح من أجل إعادة التفاوض بشأن الاتفاق النووي من العقدة التي توقف عندها، ورفض أي شروط جديدة يمكن أن تضاف إليه، وخاصة ما تعلق بمناقشة دورها الإقليمي، ووقف سباقها نحو التسليح وتطوير الصواريخ الباليستية.

ويعتقد محللون أن طهران تريد استثمار اللبنة التي تبديها الإدارة الأميركية الجديدة لتحقيق مكاسب، من بينها الاعتراف بها كشريك إستراتيجي في الحوار حول قضايا المنطقة.

وعبر المحلل السياسي المختص بالشؤون الإيرانية في مجموعة أوراسيا، هنري روما، عن اعتقاده أن الإيرانيين أدركوا أنهم سوف يخوضون في قضايا أخرى ذات أولوية بالنسبة إلى بايدن، أبرزها كوفيد - 19 والاقتصاد الأميركي والمناخ.

وقال روما «عندما تدخل إيران عالم الشؤون الخارجية، تكون في المراكز الخمسة الأولى، لكنها ليست رقم واحد، ما يعني أنها ليست أولوية قصوى وتحاول رفع نفسها في القائمة».

## العراق يمدد اتفاقاً تفضيلياً لتزويد الأردن بالنفط

بغداد - أكد العراق مرة أخرى أنه المنتفخ الاقتصادي الأساس للأردن وجزء من منظومة الأمان التي تساعد عمان على تجاوز واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية في تاريخها.

وأعلن في بغداد عن تمديد الاتفاق التفضيلي بالأسعار لمد الأردن بالنفط لعام آخر بعد لقاء جمع رئيسي الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والأردني بشر الخصاونة.

واتفق البلدان، في بيان مشترك بختام المحادثات الرسمية، على استثناء المنتجات العراقية والأردنية من أي نظام تسجيل للواردات يطبق لدخول أسواق البلدين.

وأكد على العمل على تيسير التجارة وزيادة حجم المبادلات التجارية الثنائية ومعالجة العوائق التي تواجه استسياب التجارة البينية بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري للمنتجات المحلية لكلا البلدين.

كما اتفقا على تسريع استكمال الخطوات التنفيذية لإنشاء المدينة الاقتصادية المشتركة، وتعزيز التعاون والتكامل الصناعي في القطاعات الصناعية الدوائية واللحاقات البيطرية وإعادة تأهيل المصانع، والمضي قدماً في تنفيذ خط النقل الهوائي الكهربائي مزدوج الدائرة بطول حوالي 300 كيلومتر والذي يربط بين محطة تحويل الريشة في الجانب الأردني ومحطة تحويل القائم في الجانب العراقي.

وبممثل الاتفاق العراقي الأردني أحد أهم شرايين الحياة الاقتصادية للأردن وأبرم منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، واستمر خلال فترة الحصار على العراق في التسعينات، ولم تترجع عنه الحكومات العراقية المتعاقبة حتى بعد الغزو الأميركي للعراق.

وبدأ العراق بتصدير النفط الخام بأسعار تفضيلية إلى الأردن عام 2012 عبر الشاحنات، وبمعدل تقريبا 10 آلاف برميل يوميا.

وتصنفت الحكومة الأردنية في فبراير 2019 أن من التسهيلات التي يوفرها الاتفاق أن الأردن سوف «يشتري من العراق نحو 10 آلاف برميل من النفط الخام يوميا بقيمة يبلغ 16 دولارا للبرميل الواحد».

وتعد الطاقة من أكبر هواجس الأردن بسبب كثرة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

## كوشر وحلال: يهود ومسلمون لا يريدون أن تمس أوروبا طقوس الذبح

وفي عام 1933 أقر أدولف هتلر قانونا يسمح بهذه الممارسة بعد أن أصبح مستشاراً لألمانيا، وهو أحد القوانين الأولى التي فرضها النازيون.

ولم تكن هذه الممارسة اليهودية وإسلامية في قانون فلاندرز في المحكمة الدستورية البلجيكية، التي أحالتها إلى محكمة العدل الأوروبية لإصدار حكم بشأن توافق مع قانون الاتحاد الأوروبي.

ثم تصاح المعنى العام لمحكمة العدل المحكمة بإلغاء قانون فلاندرز، بحجة أنه ينتهك حقوق بعض الأديان في الحفاظ على طقوسها. لكن المحكمة لم توافق على ذلك، ووجدت أن القانون «يسمح بتحقيق توازن عادل بين الأهمية التي تحظى لرعاية الحيوانات وحرية المؤمنین اليهود والمسلمين» في ممارسة الدين اليهودي والدين الإسلامي.

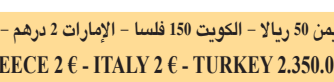
وعلى الرغم من أن بعض السلطات الدينية الإسلامية أجازت الصعق قبل الذبح، إلا أن مجموعات المسلمين المحلية تجادل بأن الحكم الذي صدر في فلاندرز ووالونيا يمنع أساساً من جهود اليمين المتطرف المعادي للإسلام لمضايقة المجتمعات المسلمة.

وقال كوفز «بغض النظر عما تفكر فيه، فانت بذلك تجعل حقوق الحيوان أولى من حقوق الإنسان، وإذا كان الناس سيمنعوننا من حقونا في تناول طعام وفقاً للتقاليد اليهودية، فهذا يعني أنهم يحدون من حقوقنا الإنسانية. وهذا يجلب لنا ذكريات سيئة للغاية، خاصة في مكان مثل أوروبا».

وظهرت القوانين التي تطالب بصعق الحيوانات قبل الذبح في بعض الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر.

معظم الدول هذه الاستثناءات. ولكن إلى جانب منطقتي فلاندرز والونيا في بلجيكا، ألغت دول مثل سلوفينيا والدنمارك والسويد وسويسرا وإيسلندا والنرويج، الاستثناءات الدينية مما يعني أنه يتعين على هذه الدول استيراد اللحوم الكوشر لليهود واللحوم الحلال للمسلمين.

وقالت مجموعات حقوق الحيوان إن قطع رقاب الحيوانات والطيور دون صعقها يتسبب في معاناتها لدرجة تصل إلى حد القسوة.



لا يجب أن تجعل حقوق الحيوان أولى من حقوق الإنسان